النائب ميشال المر

20 شباط 2026

الموضوع: سؤال موجه إلى الحكومة عن الزيادات العشوائية

TVA على البنزين وال

دولة رئيس مجلس النواب المحترم،

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب، أتقدم من دولتكم بالسؤال الآتي إلى الحكومة مجتمعةً وإلى السادة وزراء المالية والاقتصاد والتجارة والطاقة والمياه، حول القرار الأخير القاضي بفرض زيادات على سعر البنزين وما نتج عنه من رفع فعلي للضريبة على القيمة المضافة وانعكاساته التضخمية على مختلف السلع والخدمات.

حيث إن إعداد مشروع الموازنة العامة يستغرق أشهراً طويلة داخل الحكومة، ويخضع لدراسة تفصيلية للأرقام والإيرادات والإنفاق، ثم يحال إلى مجلس النواب ليدرس بدوره أشهراً إضافية قبل إقراره، بما يفترض معه أن تكون التقديرات المالية والإيرادات المتوقعة قد أُدرجت ضمن رؤية متكاملة ومتوازنة؛

وحيث إن الحكومة، وبعد أيام معدودة فقط على إقرار الموازنة، عادت وفي جلسة واحدة إلى اتخاذ قرار يؤدي عملياً إلى فرض أعباء ضريبية غير مباشرة جديدة على المواطنين عبر زيادة سعر البنزين، بما ينعكس حكماً على كافة النقل والإنتاج والتوزيع، ويرفع أسعار السلع والخدمات ويغذي موجة تضخمية جديدة في اقتصاد يعاني أصلاً من انهيار غير مسبوق في القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر؛

تمثل ضريبة مقنّعة تصيب الشرائح الأكثر TVAوحيث إن أي زيادة على المحروقات والـ ضعفاً قبل غيرها، في غياب خطة إصلاحية شاملة لإعادة هيكلة القطاع العام، وضبط الإنفاق، ومكافحة التهرب الضريبي، واستعادة الأموال العامة المهدورة؛

:لذلك، نسأل الحكومة والوزراء المختصين ما يلي

أولاً: ما هو الأساس القانوني والمالي الذي استند إليه قرار زيادة سعر البنزين، وهل يشكل هذا القرار تعديلاً ضمنياً على تقديرات الموازنة التي أقرّها مجلس النواب حديثاً؟

ثانياً: لماذا لم تُدرج هذه الزيادات ضمن مشروع الموازنة منذ البداية، ما دام إعدادها قد استغرق أشهراً طويلة، أم أن الحكومة عادت بعد الإقرار لتعترف ضمناً بعدم دقة تقديراتها؟

ثالثاً: ما حجم الإيرادات الإضافية المتوقعة من هذه الزيادات؟ وهل أُجريت دراسة رسمية لتقدير أثرها على معدلات التضخم والفقر وكلفة المعيشة؟ وفي حال وجودها، نطلب تزويد .المجلس بنسخة عنها

رابعاً: لماذا تلجأ الحكومة مجدداً إلى جيب المواطن قبل تنفيذ أي خطوات جدية لإصلاح القطاع العام، وخفض الهدر، وضبط المعابر غير الشرعية، وتوسيع الوعاء الضريبي العادل بدل تعميق الضرائب غير المباشرة؟

خامساً: كيف تبرر الحكومة اتخاذ قرار بهذه الحساسية الاجتماعية والاقتصادية في جلسة واحدة، في حين أن مسار إعداد الموازنة يستغرق أشهراً طويلة من الدراسة والتدقيق؟

إن ما جرى يطرح تساؤلات جدية حول منهجية إدارة المالية العامة، ويضع الحكومة أمام .مسؤوليتها السياسية والاقتصادية عن أي تداعيات تضخمية أو اجتماعية تنتج عن هذا القرار

وعليه، نطلب من الحكومة الإجابة الخطية ضمن المهلة القانونية، تمهيداً لاتخاذ الموقف .المناسب في ضوء الأجوبة

النائب ميشال إلياس المر

Michel Lmr